الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.50

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
16 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد صيقل ..... (أفغانستان)

المحتويات

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية *(تابع)*

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/C.3/73/L.50 و *A/C.3/73/L.51)

مشروع القرار A/C.3/73/L.50: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية (تابع)

١ - **السيد فورمان** (المملكة المتحدة): قال إنه مع دخول الحرب في سورية فصل الشتاء الثامن، يجب على المجتمع الدولي أن يسلط الضوء على معاناة الشعب السوري. فقد لقي أكثر من نصف مليون شخص مصرعهم وتشرد ملايين آخرون. ويجب أن يخضع الجناة للمساءلة.

٢ - وأضاف أن مشروع القرار ليس مدفوعًا بدوافع سياسية، بل قائم على أدلة، منها النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. وأشار إلى أنه في العام الماضي استهدف النظام وداعموه المدنيين والمرافق الطبية، وعانى المئات أو ماتوا في هجمات بالأسلحة الكيميائية. وأضاف أن إخطارات الوفاة التي أصدرها النظام في عام ٢٠١٨ تعد دليلاً آخر على وحشيته، ولفتت الانتباه إلى الوفيات الناجمة عن التعذيب لآلاف السوريين. ومضى قائلا إن القرار متوازن، ويبرز الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ومن خلال التصويت لصالح مشروع القرار، سيبعث المجتمع الدولي برسالة قوية بأنه يجب على النظام وداعميه وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون انقطاع، والالتزام بعملية سياسية ترمي إلى إنهاء النزاع.

٣ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه طُلب من الوفود استخدام أسماء البلدان الرسمية التي تعترف بها الأمم المتحدة. وأشار إلى أنه احترم البارحة هذا القرار وأحجم عن الإشارة إلى دول معينة على أنها ”أنظمة“. ومطلوب من الرئيس تذكير الوفود مرة أخرى باستخدام الأسماء الرسمية للدول الأعضاء، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية؛ وإلا فإن اللجنة ستتحول إلى سيرك. فالخلافات السياسية بين البلدان لا تمنح أي وفد الحق في أن يكون فظا ومهينًا وأن يخرج على قواعد الخطاب السياسي.

٤ - **السيدة بريتشارد** (كندا): قالت إنه يجب على الدول الأعضاء إدانة الانتهاكات المنهجية لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سورية. وأشارت إلى أن مشروع القرار يوجه الانتباه إلى التكلفة البشرية للنزاع ودعت إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وتثير النتائج الأخيرة التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولجنة التحقيق بشأن هجمات الأسلحة الكيميائية التي وقعت في عام ٢٠١٨ الجزع بشكل خاص، ويجب أن يخضع مرتكبو هذه الأعمال للمساءلة. ومضت قائلة إن كندا تدعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وإن كندا تؤيد أدوات ضمان المساءلة الجنائية، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة المستقلة ومبادرات العدالة الانتقالية الأخرى التي تكمل عملها. وفي النهاية، أعربت عن ترحيب كندا بالاعتراف الوارد في القرار، بأن مشاركة المرأة والفتاة أمر بالغ الأهمية لأي عملية سياسية في سورية.

٥ - **السيدة غونزاليز تولوسا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن بلدها يتمسك بموقفه المبدئي الرافض للقرارات الخاصة ببلدان محددة المتعلقة بحقوق الإنسان، لأن تلك الانتقائية لها دوافع سياسية، وتشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وتكرار اعتماد هذه القرارات الخاصة ببلدان محددة يتجاوز اختصاصات اللجنة، ويشكل خرقا لمبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية. والحوار مع الدول المعنية هو الوسيلة الوحيدة الفعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومضت تقول إن وفد بلدها يرى أنه ينبغي النظر في مسائل حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ويدعو البلدان إلى استكمال مسيرة التقدم المحرَز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ولذلك، ستصوِّت جمهورية فنزويلا البوليفارية ضد مشروع القرار.

٦ - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يؤيد بقوة العدالة والمساءلة في سورية، ويرحب بالإدانة القوية في نص مشروع القرار للتجاوزات والانتهاكات المتواصلة للقانون الدولي التي تقوم بها الحكومة السورية، التي تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من عمليات القتل والموت والدمار التي لحقت بالشعب السوري. واسترعى مشروع القرار الانتباه إلى تقارير لجنة التحقيق بشأن تلك الانتهاكات الجسيمة، بما فيها تلك التي تنطوي على القتل غير القانوني والاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي والجنساني والنزوح القسري واستخدام الأسلحة الكيميائية. وتطرق إلى مرافق استخبارات عسكرية محددة، وقعت فيها، وفقا لتقارير لجنة

التحقيق ومجموعات التوثيق السورية، حالات اغتصاب وتشويه وقتل للمحتجزين. وأعربت عن إدانة الولايات المتحدة استخدام الأسلحة الكيميائية مثل غازات الكلور والسارين وخردل الكبريت. وأشارت إلى أنها ستواصل تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي للتأكد من أنه ستكون هناك عواقب للفظائع المرتكبة في سورية. وتدعو الولايات المتحدة عملية السلام بين الأطراف السورية التي تقودها الأمم المتحدة إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وتبدي تطلعها إلى إنشاء لجنة دستورية كأول تدبير من بين عدد من تدابير بناء الثقة التي ستؤدي إلى إحلال السلام والاستقرار في سورية.

٧ - **السيد دنكتاش** (تركيا): قال إن نطاق المأساة في سورية لا يمكن تصوره، ولا مثيل له في التاريخ الحديث. وعلاوة على ذلك، فإنه يهدد الأمن الدولي. فبينما استهدف النظام السوري تحقيق انتصار عسكري، فإن السبيل الوحيد للخروج من هذه المذبحة هو اتباع عملية سياسية عن طريق التفاوض. وحالت مذكرة استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب دون وقوع مأساة إنسانية، وأبقت احتمال التوصل إلى حل سياسي احتمالا قائما. وتتمثل الأولوية الحالية في استغلال هذا الزخم لدفع العملية السياسية من خلال الانتهاء من الأعمال التحضيرية لإنشاء اللجنة الدستورية.

٨ - وأضاف قائلا إن الأزمة بدأت عندما بدأ النظام السوري قمعه العنيف للتطلعات الديمقراطية والمطالب المشروعة للسوريين. وخلال السنوات الماضية، شن النظام حربا ضد شعبه. وعوقب الشعب السوري بالبراميل المتفجرة، والأسلحة الكيميائية، والتغيير الديمغرافي، والتعذيب، والتجويع، والحصار. ويتناول مشروع القرار قضايا مهمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، التي تم انتهاكها في سورية بمأمن من العقاب. ورغم أن اعتماد مشروع القرار ليس كافيا في حد ذاته للتصدي للحالة، فإنه سيثبت أن المجتمع الدولي يقف مع الشعب السوري.

٩ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): قال إنه بينما يحترم طلب مندوب الجمهورية العربية السورية بأن تستخدم الوفود أسماء البلدان الرسمية، فإنه يود أن يذكّر الرئيس والوفود بأنه تم التماس رأي قانوني بشأن هذه المسألة في الدورة الحادية والسبعين. وأشار الرأي إلى أن عبارة ''النظام السوري'' قد استُخدمت في قرارات سابقة للجمعية العامة ويمكن بالتالي السماح باستخدامها. وبينما أعرب عن تقديره لاهتمام الرئيس بالبروتوكول، أشار إلى أن استمرار المقاطعات من شأنه أن يؤخر المداولات.

١٠ - **الرئيس:** قال إنه على الرغم من عدم وجود قاعدة إجرائية محددة بشأن النقطة المتعلقة بأسماء البلدان، فإنه يعتقد أنها من أفضل الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة. ونظرا لأنه مسؤول عن الحفاظ على اللياقة في اللجنة، فإنه يطلب من جميع الوفود استخدام أسماء البلدان الرسمية كما أقرتها الأمم المتحدة.

١١ - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): تكلم في نقطة نظام، فقال إن ممثل المملكة العربية السعودية يحتج على ما يبدو على سلطة الرئيس وذلك بعدم استخدام الشكل الصحيح لاسم البلد. ويؤيد الاتحاد الروسي النداء الموجه من الرئيس إلى الوفود للتصرف وفقا للممارسات الدبلوماسية المعمول بها في الأمم المتحدة بالامتناع عن الإشارة إلى الدول الأعضاء الأخرى بصورة هجومية.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

١٢ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مشروع القرار هو مثال واضح آخر على ازدواجية المعايير وتسييس آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فهو يتجاهل عن عمد الإنجازات التي حققتها حكومة سورية وشعبها من خلال العمليات السياسية في العام الماضي ويتجاهل جهود الحكومة السورية لتقديم المساعدة الإنسانية وتيسير عودة المشردين داخلياً. ولا يعترف مشروع القرار أيضا بأن حكومة سورية وشعبها يواجهان موجات من الإرهاب والمعاناة في ظل تدابير قسرية انفرادية.

١٣ - وأشار إلى أنه من غير المنطقي أن الدولة الرئيسية المقدِّمة للقرار، وهي أيضا راعية لجماعات إرهابية في سورية منها أكثر العناصر المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية، أثارت مرة أخرى تحذيرات فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية. وينبغي إخضاع المملكة العربية السعودية للمساءلة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعات إرهابية خلال الأزمة السورية. والمملكة العربية السعودية ليست قلقة إزاء حقوق الإنسان في سورية، أو حقوق الإنسان لمواطنيها، ولكنها قلقة إزاء بلايين الدولارات التي انفقتها على زعزعة استقرار حكومات شرعية من خلال إنشاء جماعات إرهابية ورعايتها وتمويلها وتسليحها، والتي تبدو الآن استثمارا ضائعا. والتواطؤ بين المملكة العربية السعودية ومن نصّبوا أنفسهم مناصرين لحقوق الإنسان جلي أيضًا. ويتعارض استغلال اللجنة لأغراض سياسية مع مبادئ العالمية واللاانتقائية والموضوعية في معالجة قضايا حقوق الإنسان، ولذلك فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

١٤ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): تكلم في نقطة نظام، فقال إن الموضوع قيد المناقشة هو حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وطلب إلى الرئيس أن يذكّر المتكلمين بقصر ملاحظاتهم على هذه المسألة.

١٥ - **السيدة فيليتشكو** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها عارض دوما النظر في مواضيع خاصة ببلدان محددة في الأمم المتحدة، لأنها تقوّض مبادئ الموضوعية وتؤدي إلى زيادة المجابهة. فالقرارات الخاصة ببلدان محددة لا تجدي نفعا ولا تؤدي سوى إلى إيجاد عقبات مصطنعة تحول دون الحوار المتكافئ والبنّاء بين الأطراف المعنية. وينبغي ألا تُستخدم مسائل حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة أو في ممارسة الضغط عليها. والاستعراض الدوري الشامل يوفر وسيلة متوازنة للنظر في حالة حقوق الإنسان في كل بلد، وهو أكثر الطرق فعالية لتشجيع الحكومات على معالجة مسائل حقوق الإنسان. وستصوّت بيلاروس ضد مشروع القرار.

١٦ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن بلده لا يزال يساوره قلق بالغ إزاء الروايات عن انتهاكات حقوق الإنسان ومن ثم سيصوت لصالح مشروع القرار. ومع ذلك، فإن وفد بلده يلاحظ أن النص لا يعترف بمسؤولية جميع الأطراف المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع، وأعرب عن الأمل في أن تكون القرارات المقبلة بشأن هذه المسألة أكثر توازنا، وتكون بناءة بقدر أكبر.

١٧ - وأضاف أنه مع استمرار النزاع، اضطر ملايين الأشخاص إلى الرحيل من منازلهم، مما ساهم في زيادة عدم الاستقرار داخل سورية وخارجها. ويجب استخدام روايات موضوعية ونزيهة وقائمة على الحقائق لتقييم الحالة على أرض الواقع. وأشار إلى أن البرازيل تؤيد بقوة التوصل إلى حل سياسي شامل، يقوده السوريون ويتوافق مع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة. وعلى الرغم من أن القرار أخذ تلك العناصر في الاعتبار إلى حد ما، فلا يزال يتعين عمل الكثير.

١٨ - **السيد ريوس سانشيز** (المكسيك): قال إن بلده يساوره القلق إزاء الحالة الخطيرة في سورية. ولذلك سوف يصوت مؤيدا لمشروع القرار. ويجب على أطراف النزاع الامتناع عن مهاجمة السكان المدنيين؛ واحترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ وإظهار التزامها إزاء المدنيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال التفاوض بحسن نية لحل النزاع. وينبغي للأطراف وقف نقل الأسلحة، سواء أسلحة الدمار الشامل العشوائية أو الأسلحة التقليدية، التي تغذي تصاعد النزاع في سورية. وينبغي أن يعكس مشروع القرار على نحو وافٍ تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، وأن يتجنب، قدر الإمكان، الإشارة إلى الأعمال التي ترتكبها أطراف معينة في النزاع، مما قد يؤدي إلى تسييس النص.

١٩ - **السيد ري سونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يكرر اعتراضه على القرارات التي تتناول بلدانا محددة حيث أنها تسيّس مسائل حقوق الإنسان وتفرض المصالح السياسية لبعض الدول. وأكد أنه يجب مناقشة مسائل حقوق الإنسان في جو من الحوار البناء واحترام السيادة والسلامة الإقليمية بدلا من المواجهة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان يوفر منتدى لمناقشة مسائل حقوق الإنسان لكل بلد على قدم المساواة. وذكر أن وفد بلده سيصوت، لهذه الأسباب، ضد مشروع القرار.

٢٠ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن تسميتنا في هذه الاجتماعات للوثيقة المعروضة أمامنا بمشروع ''القرار السعودي'' لا يعني اعتقادنا بأي حال من الأحوال أن الوفد السعودي هو صاحب المبادرة والطرف الرئيسي الواضع لصياغة مشروع القرار، فالسلطات السعودية لم تسمع بكلمة ''حقوق الإنسان'' والمصطلحات المرتبطة بها إلا في هذه القاعة، وهي عادة تلجأ إلى الفتاوى لتغطية انتهاكاتها لحقوق الإنسان. وما القرار السعودي إلا الواجهة الصغيرة التي تتلطى وراءها الدول المعادية لسورية. وأشار إلى أن السلطات السعودية تمنع المواطنين السوريين وللسنة الثامنة على التوالي من أداء الحج، وممارسة هذا الركن من أركان الإسلام، وفي هذا انتهاك لحق أساسي من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الا وهو الحق في ممارسة الشعائر الدينية وحرية الأديان. كل هذا يقوم به من يسمي نفسه بـ ''خادم الحرمين الشريفين''.

٢١ - وقال إن وفد بلده يؤكد رفضه الكامل لكل ما يتضمنه مشروع القرار دون أي استثناء، وذكّر الدول التي تؤمن بالقانون الدولي، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والصكوك العديدة المتعددة الأطراف، بأن مشروع القرار يتضمن تجاوزا لصلاحيات اللجنة، ويرتب أعباءً مالية على الدول الأعضاء اعتبارا من العام ٢٠٢٠. وأضاف يقول إنه لن ينساق وراء المحاولات السعودية والغربية لتوظيف هذه اللجنة لحملات إعلامية دعائية تهدف إلى الإساءة إلى بلده، وهو الأمر الذي تجلى بشكل لا لبس فيه في إصرار مندوب السعودية

الدائم على طرح مشروع القرار للتصويت، بعد انتهاء الجلسات الرسمية ليوم أمس ورفع السيد الرئيس للجلسة، وبالرغم من انتهاء عمل المترجمين. ويؤكد هذا الاهتمام السعودي بالحشد الإعلامي واستخدام هذه المسرحية لغايات لا علاقة لها لا بحقوق الإنسان ولا بقيم الدبلوماسية والحوار بين الدول الأعضاء ولا بعمل هذه اللجنة الموقرة. ولذا تحث الجمهورية العربية السورية الوفود الأخرى على التصويت ضد مشروع القرار، أو الامتناع عن التصويت عليه.

٢٢ - **السيد سيبيرو أغيلار** (كوبا): قال إن بلده سيصوّت ضد مشروع القرار، الذي يشجع على اتباع نهج عقابي بدلا من مراعاة مصالح البلد المعنيّ. والتوصل إلى حل سياسي للنزاع في الجمهورية العربية السورية، مع مراعاة مصالح الشعب السوري وتطلعاته، لا يمكن أن يتحقق من خلال قرارات تقوّض سيادة البلد المعني وسلامته الإقليمية. ويتعين إيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض، وينبغي للجنة أن تعزز هذا التعاون مع الاحترام الكامل لسيادة البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخلى عن الممارسات الانتقائية والمسيَّسة التي لا تؤدي إلا إلى إضعاف إمكانية التوصل إلى حل سلمي في البلد المعنيّ.

٢٣ - *أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/73/L.50.*

المؤيدون:

الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتيمور- ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصومال، وغامبيا، وغواتيمالا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا(ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وموريتانيا، ونيكاراغوا.

الممتنعون:

إثيوبيا، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وباراغواي، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتونس، وتونغا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسنغافورة، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغانا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفيجي، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، ومنغوليا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والهند

٢٤ - *اعتمد مشروع القرار A/C.3/73/L.50 بأغلبية ١٠٦ أصوات مؤيدة مقابل ١٦ صوتاً مع امتناع ٥٨ عضوا عن التصويت.*

٢٥ - **السيدة أوجينيو** (الأرجنتين): قالت إنه تم إحراز تقدم كبير خلال مفاوضات السلام التي جرت في جنيف وأستانا. وأضافت أن الحوار السياسي بين أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية هو الوسيلة المشروعة والواقعية الوحيدة لتحقيق السلام. وفي هذا الصدد،

أعربت عن أمل وفد بلدها في أن يساعد العمل الذي يقوم به المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سورية أطراف النزاع في التوصل إلى حل سياسي موثوق به، يلبي تطلعات الشعب السوري.

٢٦ - وأضافت أن الأرجنتين تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سورية، وتدعو جميع أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن إمداد أطراف النزاع بالأسلحة والأموال لن يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب السوري. ووفقا لما ذكرته حكومة بلدها في مناسبات عديدة، منها بصفتها عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن، فإن الحالة في الجمهورية العربية السورية ينبغي أن تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٢٧ - وتابعت قائلة إن الأرجنتين تؤكد مجددا استعدادها لاستقبال لاجئين سوريين والتزامها بتعزيز برنامج للتأشيرات الإنسانية للمتضررين من النزاع. وتم أيضا تقديم دعم في لبنان من خلال الوكالة الوطنية للمساعدة الإنسانية.

٢٨ - **السيدة فاغنر** (سويسرا): قالت إن مرتكبي الانتهاكات الممنهجة والمتكررة لحقوق الإنسان في سورية يجب أن يخضعوا للمساءلة حتى يمكن تحقيق العدالة للضحايا. وتدعم سويسرا لذلك عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة وجهود منظمات المجتمع المدني السورية لترسيخ المساءلة الجنائية. وأشارت إلى أن الوفد السويسري أحاط علما بالإعلان المشترك الأخير للاتحاد الروسي وألمانيا وتركيا وفرنسا الصادر عقب إصدار مذكرة بشأن استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، ويدعو أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بإنشاء منطقة منزوعة السلاح والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

٢٩ - وأعربت عن أسف سويسرا لأن النص لم يكن متوازنا، بسبب التسمية الانتقائية لأطراف النزاع، وإلغاء الفقرة المتعلقة بتمويل الآلية الدولية المحايدة المستقلة، وانعدام الشفافية والتشاور أثناء عملية التفاوض. واختتمت كلمتها قائلة بأن سويسرا تدعو جميع أطراف النزاع، وكذلك جميع القوى ذات النفوذ في سورية، إلى العودة إلى مائدة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة لإيجاد حل عملي ودائم للنزاع.

٣٠ - **السيدة عبد القوي** (مصر): قالت إن امتناع وفد بلدها عن التصويت يأتي في سياق التعبير عن موقف مصر المبدئي والثابت تجاه التعامل مع القرارات ذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في دول بعينها، وأهمية تجنب تسييس تناول موضوعات حقوق الإنسان. وأعربت عن اعتقاد مصر بأن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان هو المحفل المناسب لتعزيز الحوار الدولي البناء حول سبل دعم وتعزيز حقوق الإنسان بكافة الدول الأعضاء.

٣١ - وأشارت إلى أن مصر تشعر بقدر كبير من الألم إزاء الأوضاع الإنسانية الصعبة في سورية منذ اندلاع الصراع عام ٢٠١١، وتتطلع إلى تضافر الجهود الدولية لوضع حد لمعاناة الشعب السوري الشقيق في أقرب وقت. وتعرب أيضا عن الأمل في إحلال السلام كأولوية قصوى وإعلاء تحقيق هذا الهدف في مقابل الصراع حول المصالح الجيوسياسية الضيقة لأي طرف.

٣٢ - **السيد غارسيا باز إي مينيو** (إكوادور): قال إن وفد بلده يدين انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية، ويود أن يعرب عن تضامنه مع الشعب السوري. وأشار إلى أن بلده يشجب الاستخدام الواسع النطاق لأساليب الحرب غير القانونية التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية، مثل حصار المدن، والاعتداءات على حرية التنقل، والإخلاء القسري، والتشريد الداخلي، وتجويع السكان، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات والخدمات الطبية والمعونة الإنسانية. ويدين أيضا استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة بموجب القانون الدولي، ويعرب عن الأمل في أن يمثل المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم أولئك الذين قدموا أسلحة أو تمويلات لاستمرار أو تفاقم النزاع في الجمهورية العربية السورية، أمام محاكم العدل الدولية المختصة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

٣٣ - وأضاف أن إكوادور، استنادا إلى مبادئها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والسعي إلى تسوية النزاعات بطريقة سلمية، صوتت مؤيدةً للقرار، كجزء من الاستجابة السياسية والدبلوماسية اللازمة من المجتمع الدولي في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الجمهورية العربية السورية.

٣٤ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): قال إن قيام ١٠٦ بلدان بالتصويت لصالح مشروع القرار هو أمر غني عن الشرح. وكان البارحة نقطة تحول بالنسبة للعدالة الدولية عندما أدانت محكمة جنائية كمبودية أشخاصاً لأنهم مذنبون بارتكاب جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية. ويبين هذا الحكم أن العدالة ستسود في نهاية المطاف.

٣٥ - وأضاف أن مندوب الجمهورية العربية السورية شارك في تشويهات صارخة عندما قال إن المملكة العربية السعودية منعت السوريين من أداء فريضة الحج. وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة. فالمملكة العربية السعودية ترحب بالحجاج من كل مكان على وجه الأرض، حتى من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مئات الآلاف من السوريين يعيشون في المملكة العربية السعودية. ومن غير الحقيقي أيضا أن مشروع القرار ينطوي على آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية. وإذا كان هذا صحيحا، لكان قد انعكس في البيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية. وأشار إلى أن اجتماعات اليوم واليوم السابق، شهدت تناغما غريبا للغاية بين إيران وسورية. وقد استخدم مندوب إيران تعبيرات لا تتفق مع الممارسة المعتادة، حيث سخر من المملكة العربية السعودية، ومع ذلك لم يتم إيقافه. ولا يرغب وفد المملكة العربية السعودية الانحدار إلى هذا المستوى.

٣٦ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم في نقطة نظام، فقال إن مندوب المملكة العربية السعودية ينبغي أن يتكلم في نطاق بند جدول الأعمال. وإذا أراد أن يمارس حقه في الرد، فستتاح الفرصة للقيام بذلك في وقت لاحق.

٣٧ - **السيد كيكرت** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا وألبانيا؛ وأوكرانيا وجورجيا، فقال إن وفد بلده يدين انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة السورية وحلفاءها. ويدين استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الحكومة وتنظيم الدولة الإسلامية، على النحو الوارد في تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والهجوم الذي وقع في دوما، والذي أسفر حسب التقارير عن مقتل عشرات الأشخاص وإصابة مئات آخرين. كما يدين الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية، ويؤكد التزامه بإلحاق الهزيمة بها.

٣٨ - وأضاف أنه يجب تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي إلى العدالة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعو مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غياب السبل المؤدية إلى العدالة الدولية، فإن مقاضاة جرائم الحرب في إطار الولاية القضائية الوطنية، حيثما أمكن، تمثل إسهاما هاما في العدالة. وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي أيضا إزاء التدمير المستمر للتراث الثقافي، وأشار إلى أن الهجمات المتعمدة على الآثار التاريخية قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب.

٣٩ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤيد عمل لجنة التحقيق المعنية بسورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة، والجهود الجارية للحفاظ على الأدلة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويحثُّ الاتحاد الأوروبي الجمهورية العربية السورية على التعاون مع هاتين الآليتين وتمكينهما من الوصول إلى البلد دون معوقات. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، ويشجع التعاون بين تلك المنظمة ولجنة التحقيق والآلية الدولية المحايدة المستقلة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على ضمان المساءلة في سورية.

٤٠ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجمهورية العربية السورية ضد شعبها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الصادر في حزيران/يونيه عن المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ويدعو إلى تنفيذه المبكر والكامل، لا سيما فيما يتعلق بترتيبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية.

٤١ - وأوضح أن الغرض الرئيسي من القرار هو الحث على احترام القانون الدولي. والهدف المشترك للدول الأعضاء هو دفع العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، التي تعد السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في سورية. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤيد الاتحاد الأوروبي ولاية المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية وجهوده من أجل إنشاء لجنة دستورية تمهد الطريق لإيجاد حل سياسي شامل وموثوق ودائم في سورية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على استعداده للمساعدة في إعادة إعمار سورية، لكن عندما يحدث انتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع.

٤٢ - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إن بلدها يأمل أن ينتهي العنف في الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن، وأن تكون حقوق الإنسان الأساسية مكفولة لجميع الناس في البلد. وبناء على ذلك، كانت اليابان أحد مقدمي مشروع القرار وقد صوتت لصالحه.

٤٣ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن المملكة العربية السعودية أجرت مداولات بشأن مشروع القرار بطريقة تتعارض مع مبادئ اللجنة. وكان هناك افتقار تام للشفافية ولم تعقد

جلسات مفتوحة غير رسمية بشأن مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، أكد من جديد أن المملكة العربية السعودية منعت السوريين من أداء فريضة الحج لثماني سنوات متتالية، الأمر الذي يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.

مشروع القرار A/C.3/73/L.51: حالة حقوق الإنسان في ميانمار*

٤٤ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الوارد في الوثيقة A/C.3/73/L.58.

٤٥ - **السيد سينيرليوغلو** (تركيا): عرض مشروع القرار باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى لا تزال تشكل سببا للقلق البالغ من جانب المجتمع الدولي. وأشار إلى أن ميانمار وقعت لعقود من الزمان أسيرة لحلقة مفرغة من العنف والتشريد القسري، ولم تكن أحداث ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلا أحدثها. وأوضح أن وضع استراتيجية شاملة هو الحل الوحيد الطويل الأجل. فقد أشارت النتائج التي توصلت إليها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار إلى ارتكاب أخطر الجرائم في إطار القانون الدولي وهجمات وحشية واسعة النطاق ومنهجية ضد طائفة الروهينغيا، بما في ذلك انتشار اغتصاب النساء والفتيات. ولإنهاء هذه الحلقة المفرغة، يجب على حكومة ميانمار تهيئة الظروف اللازمة للتعايش السلمي في ولاية راخين وللعودة الآمنة للاجئين من خلال إتاحة فرص وصول الوكالات الإنسانية بصورة فورية ودون عوائق إلى السكان المحتاجين، وفرض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ولاية راخين، وتقديم كل الجناة إلى العدالة. وعلى الرغم من أنه يجب أيضا على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للتوصل إلى حل دائم، فإن الآليات ومذكرات التفاهم عديمة الجدوى بدون إرادة سياسية قوية. ولذلك فمن المهم رصد تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها حكومة ميانمار.

٤٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها بنغلاديش لمساعدة اللاجئين من الروهينغيا، لأن العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين من الروهينغيا من بنغلاديش إلى ميانمار وإعادة إدماجهم في ولاية راخين هي السبيل الوحيد للمضي قدما. ومع ذلك، ينبغي ألا يُعاد اللاجئون من مخيماتهم في بنغلاديش إلى مخيمات في ميانمار، ولكن إلى أماكن إقامتهم الأصلية، مع الحفاظ على حقوقهم الأساسية ومع منح وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إمكانية الوصول الكامل للتأكد من الأحوال. ولما كان من المستحيل ضمان عودتهم الطوعية دون تحميل الجناة المسؤولية أولا عن جرائمهم، فيجب على المجتمع الدولي أن يحث ميانمار على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

٤٧ - **السيد كيكرت** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، في معرض تقديم مشروع القرار، فقال إن النص أوضح قلق المجتمع الدولي إزاء لاجئي الروهينغيا وجزعه إزاء النتائج التي توصلت إليها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار. وأشار إلى أن النص شدد أيضا على القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأقليات الأخرى؛ وحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها لدعم الضحايا وتأمين الانتصاف والعدل؛ واعترف بالخطوات التي اتخذتها ميانمار لتحسين الحالة في ولاية راخين؛ ودعا إلى بذل مزيد من الجهود. وتناول المساءلة، فقال إن نص مشروع القرار يشدد على أنه من أجل أن تقوم الآلية المستقلة المستمرة بجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام ٢٠١١، فينبغي أن تعمل في ظل اعتراف كامل باختصاص المحكمة الجنائية الدولية وبهدف التعاون عن كثب مع التحقيقات التي تجريها المحكمة بشأن الجرائم الخطيرة المرتكبة في ميانمار. ويملك مجلس الأمن سلطة إحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حين أن الاهتمام الذي ولدته الحالة في ميانمار في الأمم المتحدة يعكس حجم الأزمة، فقد أسهم عمل المقررة الخاصة والمبعوث الخاص للأمين العام لميانمار وبعثة تقصي الحقائق في فهم الحالة، وأعطى زخما للجهود المبذولة للتصدي لها. وسيبني مشروع القرار على ذلك الزخم.

٤٨ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن الأرجنتين، وأستراليا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيسلندا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وسويسرا، وليختنشتاين، والمكسيك، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٩ - **السيد سوان** (ميانمار): قال إن وفد بلده طلب إجراء تصويت على مشروع القرار الذي يرفضه برمته. وأشار إلى أنه من منظور إجرائي، لم يكن هناك ما يبرر تقديم قرار في اللجنة الثالثة يتناول بلد بعينه بشأن حالة حقوق الإنسان في بلد يخضع بالفعل للفحص من قبل مجلس حقوق الإنسان. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ أنشأ مجلس حقوق الإنسان بهدف بناء الاحترام

المتبادل والتعاون في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولكن مشروع القرار ينتهك أي نظام من هذا القبيل بازدواجية الجهود. وتقديم القرارات المتعلقة ببلدان محددة ما هو إلا محاولة ذات دوافع سياسية لممارسة الضغط على بلدان أخرى. وقال إن الاتحاد الأوروبي شارك في تقديم مشروع القرار الأحادي الجانب والمنحاز وغير البناء والمسيّس من أجل تحقيق مكاسب سياسية على حساب محنة أمة ديمقراطية ناشئة تناضل من أجل التغلب على تحديات تاريخية معقدة. ويظهر مشروع القرار أيضا العداء والقصد الديكتاتوري لمقدمي مشروع القرار تجاه هدف سهل، حيث إنه تمت صياغته دون إجراء مشاورات مع أعضاء خارج مجموعة مقدمي مشروع القرار، في انتهاك صارخ للممارسة المتبعة في الجمعية العامة.

٥٠ - ومضى قائلا إن مشروع القرار، الذي خصص ٩٠ في المائة منه لحقوق المسلمين في ولاية راخين، يتضمن مزاعم كاسحة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان استنادا إلى تقرير أعدته بعثة تقصي الحقائق بشأن ميانمار، لا يستند هو في حد ذاته إلى أدلة. وقال إنه لم تعترف فقرة واحدة في مشروع القرار بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة ميانمار لإيجاد حلول مستدامة للمسائل في ولاية راخين أو بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الإيجابية في البلد. وقد وضعت هذه الوثيقة لزيادة الضغط الدولي على ميانمار، وزيادة استقطاب مختلف المجتمعات المحلية في ولاية راخين، وزرع بذور عدم الثقة بين ميانمار والمجتمع الدولي. وتجاهلت أيضا عن عمد حقيقة أن الإرهاب هو السبب الحقيقي للمسائل الإنسانية الحالية في البلد. فقد أدت الاعتداءات التي شنها ما يسمى جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في ولاية راخين الشمالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى فرار موجات من البشر إلى بنغلاديش وولاية راخين الجنوبية. ويثير إغفال أي ذكر لهذه الجماعة الإرهابية، التي يُزعم أنها مدعومة من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة طالبان باكستان، الشكوك في النوايا الحقيقية لمقدمي مشروع القرار.

٥١ - واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة أظهرت على مدار أكثر من ثلاثة عقود ازدواجية في المعايير في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان في ميانمار، وتخلت عن مبادئ الحياد والموضوعية واللاانتقائية وعدم التسييس وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وقد يسّرت ميانمار، بحسن نية، زيارات الخبراء المستقلين والمقررين الخاصين والمستشارين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام منذ عام ١٩٩٥، ومع ذلك لا يزال البلد يعامل معاملة غير عادلة ولايزال يعاني من التمييز ضده تحت ذريعة حقوق الإنسان. وخضع لتمحيص ما لا يقل عن سبع آليات تابعة للأمم المتحدة وقرارات خاصة ببلدان محددة في اللجنة الثالثة لمدة ٢٦ عاما. وكان بوسع الأمم المتحدة أن تستخدم مواردها الشحيحة لمساعدة الفقراء والضعفاء في العالم بدلا من تخصيص الكثير من ميزانيتها لهذه الآليات الخاصة السبع.

٥٢ - وأشار إلى أن المشكلة الإنسانية في ولاية راخين تمثل أولوية قصوى لحكومة ميانمار. وهي تعمل بشكل ثنائي مع بنغلاديش لضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة لمن فروا، وستواصل عملية الإعادة إلى الوطن بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد توصلت إلى اتفاق مع بنغلاديش لبدء العملية الأولية لإعادة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص إلى الوطن في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، رفض بعضهم العودة إلى ميانمار لأن بنغلاديش لم تستخدم استمارات الإعادة إلى الوطن المتفق عليها خلال المناقشات الثنائية. وينبغي إعطاء الأولوية لعودة جميع السكان الذين كانوا يقيمون حقا في ولاية راخين في السابق والذين يرغبون في العودة طواعية، وميانمار على أتم الاستعداد لاستقبال العائدين وأن تكفل لهم الحماية والأمن وسبل العيش.

٥٣ - وحث المجتمع الدولي على دعم الاتفاقات الثنائية المبرمة بين ميانمار وبنغلاديش، بدلا من الانخراط في كلام خطابي، مشيرا بأصابع الاتهام إلى الأطراف المعنية وعرقلة عملية الإعادة إلى الوطن، وحث على تقديم المساعدة العملية إلى العائدين. وأعرب عن امتنان وفد بلده للصين والهند واليابان وبعض الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) لتقديمها مواد ومساعدة مالية لإعادة توطين العائدين وإعادة تأهيلهم في ولاية راخين الشمالية. وأشار إلى أن ميانمار دعت أيضا مؤخرا مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى إيفاد فريق لتقييم الاحتياجات لتحديد مجالات التعاون الممكنة في ولاية راخين وتيسير عملية الإعادة إلى الوطن. ونفذت الحكومة أيضا ٨١ توصية من أصل ٨٨ توصية مقدمة من اللجنة الاستشارية لولاية راخين، وأنشأت مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين من أجل الاضطلاع ببرامج المساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في المنطقة.

٥٤ - وأعرب عن التزام ميانمار بدعم سيادة القانون، ومحاسبة مرتكبي الهجمات الإرهابية التي يقوم بها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان إذا كان هناك ما يكفي من الأدلة. وستتخذ الحكومة جميع التدابير اللازمة على أساس النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأتها حكومة ميانمار في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٥٥ - وقال إن الطريقة الوحيدة الناجعة لحل المسائل المعقدة في ولاية راخين وتحقيق السلام والتنمية المستدامين في ميانمار هي من خلال المشاركة البناءة للمجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن مشروع القرار الحالي يتسم بنبرة عدائية ويشير إلى تجاهل تام لكرامة ميانمار وسيادتها. ولن يحل اعتماده الأزمة الإنسانية الراهنة، بل يزيد تفاقم الوضع المعقد بين مختلف الطوائف المحلية في ولاية راخين. ومن شأن الضغط السياسي الذي لا مبرر له والتدابير القسرية المفروضة على ميانمار أن تعوق أيضا عملية إرساء الديمقراطية التي ظل شعب ميانمار يتوق إليها منذ عقود.

٥٦ - **السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يكرر رفضه القاطع للولايات والقرارات التي تستهدف دولاً أعضاء محددة.

٥٧ - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): قال إن الأحداث في ميانمار تلقي ظلالا من الشك حيال التطورات الإيجابية التي شهدتها. وتواصل السلطات في ميانمار إنكار الوجود والهوية الوطنية والحقوق الأساسية لأكثر من مليون مواطن من أبناء الروهينغيا المسلمين، بالإضافة إلى غيرهم من الفئات المضطهدة في ميانمار. ولم تكتف السلطات في ميانمار بهذا الإنكار المتعمد للهوية بل تجاوزته ليصبح إنكارا للحق في الوجود.

٥٨ - وأضاف قائلا إن المملكة العربية السعودية تابعت في العام الماضي باستهجان شديد عمليات الطرد وحرق المنازل التي تعرض لها مئات الآلاف من الروهينغيا، الذين أجبروا على عبور الحدود إلى بنغلاديش. وأبدى إعجاب المملكة وتقديرها لكيفية تعامل حكومة بنغلاديش مع هؤلاء اللاجئين بالرغم من شح الموارد. وبعد مضي أكثر من عام على جرائم الطرد والإحراق والقتل التي تعرض لها شعب الروهينغيا في ولاية راخين، فإننا لا نجد اليوم أي بارقة أمل في عودة اللاجئين إلى ديارهم عودة طوعية كريمة حيث لا يعلمون أي مصير ينتظرهم وكيف سيواجههم الجيش والميليشيات المتطرفة في بلدهم.

٥٩ - وقال لقد راعى القرار المقدم أمامكم التوازن والموضوعية. فمن ناحية يرحب القرار بكل الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة، ومن ناحية أخرى يتمسك القرار بضرورة التوصل إلى حل حاسم لمأساة المسلمين الروهينغيا يشتمل على الاعتراف بحقهم في المواطنة والعودة. وتناشد المملكة العربية السعودية القيادة المدنية لميانمار أن تدرك أن المسؤولية المعنوية التي تضعها الجوائز العالمية هي أيضا أمانة تاريخية وأخلاقية. وعلى هذه القيادة أن تثبت أنها جديرة باحترام العالم وذلك عن طريق احتضانها لكل أبناء وطنها دون تمييز أو محاباة.

٦٠ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يكفر عن فشله في منع ارتكاب أخطر الجرائم في إطار القانون الدولي ضد السكان الروهينغيا خلال العام الماضي. ومشروع القرار ما هو إلا تعبير عن التضامن لدعم طائفة الروهينغيا، وتأكيد جديد على أنه يجب السماح لأبنائها بالعودة إلى ولاية راخين بمحض إرادتهم، وتحديد الظروف الملائمة لبيئة مواتية لعودتهم. ومشروع القرار بإحاطته علما بعمل بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة بشأن ميانمار ودعمه لقرار المتابعة الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان، يؤكد على أنه لم يعد بالإمكان تأجيل المساءلة عن الفظائع المرتكبة ضد شعب الروهينغيا. وبالنظر إلى المشاركة الإيجابية لسلطات ميانمار مع المبعوث الخاص، على النحو المعترف به في التقرير، فمن الأهمية بمكان أن تدعم الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم.

٦١ - وأضاف أن بنغلاديش ما انفكت تحث المجتمع الدولي منذ آب/أغسطس ٢٠١٧ على دعم جهودها لحل الأزمة من خلال الحوار. وقال إنه على الرغم من التوصل إلى اتفاق مع ميانمار في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ للبدء في العودة الطوعية، فلم يعرض أي من مواطني الروهينغيا الاستفادة من خيار العودة لأنهم يلتمسون الحصول على ضمانات لمسار المواطنة، والحق في تملك الأراضي، والتعويض، والحماية من العنف والأعمال الانتقامية، وإقامة العدل. ويجب من ناحية تمكين وكالات الأمم المتحدة من الوصول إلى البلد للتأكد مما إذا كانت البيئة مواتية، ومن ناحية أخرى، يجب على ميانمار أن تبذل المزيد من الجهود الواضحة للاستجابة لمطالب الروهينغيا. ومع ذلك فبدلاً من أن يؤيد وفد ميانمار مشروع القرار في هذ الجلسة، كرر رواية مختلقة عن عملية الإعادة إلى الوطن مؤخراً. وأشار إلى أن بنغلاديش لن تكسب شيئا من احتجاز الروهينغيا

أو إجبارهم على العودة. لذا ينبغي على جميع الأطراف الامتناع عن استخدام هذا الإطار السردي بأي شكل من الأشكال، أو التعطّف بإبلاغ بنغلاديش بما ينبغي عمله. وستواصل بنغلاديش، كدولة مسؤولة، الالتزام بالمعايير الراسخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار بروح من تقاسم المسؤولية.

٦٢ - **السيدة سيمبسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن قلق وفد بلدها البالغ إزاء التقارير التي ترددت على نطاق واسع عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في بورما، بما في ذلك في ولايات كاشين وراخين وشان. ورغم أن التزام حكومة ميانمار بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين وتوقيعها مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمثلان تقدما، فإن الالتزامات ليست كافية دون اتخاذ إجراءات. ودعت السلطات إلى ترسيخ السيطرة المدنية على الجيش؛ وضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وإبعادهم من مواقع السلطة والمناصب العامة في المستقبل؛ وتوفير إمكانية الوصول دون عراقيل بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمحققين في مجال حقوق الإنسان والعاملين في وسائط الإعلام؛ والتنفيذ الكامل للتوصيات المتبقية للجنة الاستشارية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحصول على الجنسية وحرية التنقل؛ وضمان تمكن جميع الأشخاص المشردين من العودة الطوعية إلى مواطنهم الأصلية، بأمان وكرامة.

٦٣ - وأشارت إلى أن إن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في تقارير بعثة تقصي الحقائق ينبغي أن يحفز المجتمع الدولي على العمل. وأعربت عن ترحيب الولايات المتحدة بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة في ميانمار، ولا سيما إنشاء آلية مستقلة ومستمرة لجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام ٢٠١١ والدعوة بالتعجيل ببدء عملها. وقالت إن وفد بلدها يفسر الإشارة الواردة في الفقرة الثانية والعشرين من ديباجة مشروع القرار إلى مقاضاة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي بأنها تتعلق فقط بالإجراءات التي تشكل انتهاكات جنائية بموجب القانون الساري، في حين أن سبل الانتصاف الفعالة المشار إليها في الفقرة نفسها يجب توفيرها فقط للأشخاص الذين تم انتهاك حقوقهم بموجب المعاهدات الدولية السارية. وبالتالي، فإن مشروع القرار لا يغير الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي ولا يُلزم الدول بالتزامات بموجب الصكوك الدولية التي ليست طرفا فيها.

٦٤ - ومضت قائلة إن الولايات المتحدة تدعو السلطات إلى التعاون الكامل مع جميع الولايات ذات الصلة، وترفض بشدة القرار الذي اتخذته الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بإلغاء التعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وأشارت إلى أن تدهور احترام الحريات الأساسية هو أيضا سبب للقلق. وفي ضوء ذلك، دعت إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن مراسلي رويترز، وون لون وكيو سويه أوو، اللذين سُجنا بسبب تقاريرهم عن حالات قتل القرويين الروهينغيا خارج نطاق القضاء. وأعربت عن شكرها لحكومة بنغلاديش لبقائها مضيفة سخيّة لأكثر من مليون من الروهينغيا وأعلنت ترحيبها بإعلان صدر مؤخراً بتعليق إعادتهم الفورية إلى وطنهم. وينبغي لجميع الأطراف العمل مع وكالات الأمم المتحدة لتعزيز سلامة اللاجئين وإعادتهم إلى وطنهم على ألا يحدث ذلك إلا إذا كانت عودتهم طوعية وكريمة وآمنة، ومستدامة ومتماشية مع مبدأ عدم الإعادة القسرية.

٦٥ - **السيد سوان** (ميانمار): تكلم في نقطة نظام، فقال إنه ينبغي لممثلة الولايات المتحدة أن تبدي مزيدا من الاحترام لميانمار كدولة ذات سيادة بالإشارة إليها باسمها الرسمي.

٦٦ - **السيدة فيليتشكو** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار. فالموضوع الحالي يقدم مثالا للطريقة التي تقوض بها بنود جدول الأعمال المتعلقة ببلدان محددة الثقة بين الجهات المعنية وتزيد المواجهة. وأشارت إلى أن بيلاروس وإن كانت تشارك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قلقها فيما يتعلق بأزمة لاجئي الروهينغيا، فإنها لا تستطيع تأييد القرارات الخاصة ببلدان محددة لحل هذه المسائل، وإنها ترى أن اللجنة الثالثة تمثل منبرا غير فعال لتحسين حالة المسلمين الروهينغيا. وبما أن مشروع القرار كان دائما وسيلة لممارسة الضغط السياسي على ميانمار، فإن بند جدول الأعمال غير فعال ولا يبعث على الثقة؛ ومن ثم فإن وفد بلدها طلب إزالته من جدول أعمال اللجنة. وقالت إنه لن يتم حل الأزمة في ميانمار إلا من خلال الحوار والتعاون، وليس من خلال الضغوط الخارجية أو التهديدات. ولذا فإن بيلاروس ترحب بالاتفاق الأخير بين بنغلاديش وميانمار والخطة الثلاثية المراحل لمسألة الروهينغيا التي اقترحتها الصين.

٦٧ - **السيد شينغ جيشنغ** (الصين): قال إن الصين ما فتئت تدعم تسوية النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال الحوار البنَّاء والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وتعارض قرارات حقوق الإنسان التي تتناول بلدانا محددة. وتنطوي مسألة ولاية راخين على عوامل تاريخية وإثنية ودينية معقدة، وتستلزم حوارا ومفاوضات بين ميانمار وبنغلاديش من أجل حلها.

٦٨ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بشأن عودة أول مجموعة من اللاجئين الروهينغيا، وأعرب عن أمله في أن تعزز ميانمار وبنغلاديش اتصالاتهما ومشاوراتهما وأن تعملا على تنفيذ ذلك التوافق في الآراء في أقرب وقت ممكن. ويمهد البلدان بذلك الطريق لحل هذه المسألة المعقدة، ويجمعان خبرة قيمة في التحضير لعودة مزيد من المجموعات في المستقبل.

٦٩ - وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن ميانمار وبنغلاديش، كجارتين مسالمتين للصين، تتحليان بالقدرة والحكمة اللازمتين لحل المسألة على النحو المناسب، وأن الصين ستواصل تقديم دعمها لهذه الغاية. وينبغي أن تتحلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالصبر وأن تشجعا الحوار بين البلدين المعنيين بدلا من تعقيد المشكلة. ولهذه الأسباب، ستصوت الصين ضد مشروع القرار.

٧٠ - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يدرك الطابع المعقد لحالة المسلمين الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. وأشار إلى الجهود التي تبذلها بنغلاديش لاستضافة اللاجئين وإلى ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة إليهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر للبلد دعماً عملياً لمعالجة أسباب المشكلة المعقدة، لا سيما وأن ممثل ميانمار أكد في الاجتماع الحالي من جديد استعداد بلده للتعاون. وأضاف أن مشروع القرار حافل بانتقادات فضفافة لا يمكن بأي حال أن تصحح الوضع. والتجربة أظهرت أن القرارات المسيسة المتعلقة ببلدان محددة لا يمكن أن تجد حلولا للتحديات، أو تيسر إجراء حوار بناء. والاتحاد الروسي رفض تاريخيا وصوّت ضد القرارات التي تتناول بلدا بعينه في اللجنة الثالثة، مما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وبما أن الهيئات المشار إليها في النص ليس من اختصاصها تفسير الجرائم المرتكبة في ميانمار، فإن استخدام مشروع القرار لمصطلحات محددة بوضوح في القانون الدولي، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، يقوض الثقة في القانون الدولي وفي منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

٧١ - *أُجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.3/73/L.51**.

المؤيدون:

أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية جنوب السودان، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وبوروندي، وبيلاروس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، والصين، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار.

الممتنعون:

إثيوبيا، وأوغندا، وبوتان، وتايلند، وتونغا، وتيمور- ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وسنغافورة، وسيراليون، وصربيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفنزويلا(جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، ومنغوليا، وناميبيا، ونيبال، والهند، واليابان.

٧٢ - *اعتمد مشروع القرار A/C.3/73/L.51* بأغلبية ١٤٢ صوتا مؤيدا مقابل ١٠ أصوات، مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت.*

٧٣ - **السيد كافلي** (نيبال): قال إن بلده يشعر بالامتنان لبنغلاديش، التي تستضيف بسخاء اللاجئين المشردين من الروهينغيا وتقدم لهم المساعدة الإنسانية على الرغم من الكوارث الطبيعية وغيرها من الصعوبات. وينبغي أن تستمر العملية الثنائية بين بنغلاديش وميانمار حتى يمكن إيجاد حل مستدام للأزمة الراهنة. وفي الوقت نفسه، ينبغي استكمال الجهود الدولية بعمل الوكالات على أرض الواقع، في امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني. وأضافت أن نيبال تدعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لضمان تمكن اللاجئين من التمتع بحق العودة إلى وطنهم بأمان وكرامة. وقال إن وفد بلده امتنع عن التصويت على مشروع القرار، وفقا لموقفه الراسخ بشأن القرارات التي تتناول بلدانا محددة.

٧٤ - **السيدة نغوين لين هوونغ** (فييت نام): قالت إن بلدها يشاطر الآخرين القلق إزاء الحالة في ولاية راخين، ولكنه يرحب بمبادرات حكومة ميانمار لإنشاء لجنة تحقيق مستقلة، ويدعو مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى إيفاد فريق لتقييم الاحتياجات. وتعرب فييت نام عن بالغ تقديرها للدعم السخي الذي تقدمه بنغلاديش إلى المشردين والجهود المتواصلة التي تبذلها حكومتا بنغلاديش وميانمار لإعادة توطينهم. وأضافت أن فييت نام بصفتها جارا لميانمار وعضوا زميلا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فإنها ستدعم دائما حكومة وشعب ميانمار في جهودهما الرامية إلى تعزيز الوئام والمصالحة الوطنية.

٧٥ - وأشارت إلى أن فييت نام لا تؤيد القرارات الخاصة ببلدان محددة، لأنها تقوض الثقة والتعاون. وبالنظر إلى أن النص الحالي لا يعكس تماما آراء الأطراف المعنية، وخاصة ميانمار، فإن وفد بلدها صوت ضد مشروع القرار. وشجعت المزيد من التعاون البناء بين ميانمار والمجتمع الدولي على أساس من الحوار والتعاون الحقيقيين.

٧٦ - **السيد سريفيهوك** (تايلند): قال إن وفد بلده امتنع عن التصويت على مشروع القرار. وذكر أن اتباع نهج شامل يتضمن التشاور الوثيق مع ميانمار هو أنجع السبل لتحقيق حل طويل الأجل ودائم للأزمات الملحة في ولاية راخين. وأشار إلى أنه بينما يشجع حكومة ميانمار على مواصلة الحوار البناء مع جميع الآليات ذات الصلة، فإنه يرحب بتعاونها مع المبعوث الخاص، وتوقيعها على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجهودها لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، ودعوتها مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى إيفاد فريق لتقييم الاحتياجات إلى ميانمار. ويبرز وفد بلده أهمية عدم التسرع في عملية إعادة المشردين من بنغلاديش إلى وطنهم حتى يمكن ضمان استدامة عودتهم. وأعرب عن أمل تايلند في أن تعالج ميانمار شواغل المجتمع الدولي بالسماح للجنة التحقيق المستقلة بإجراء تحقيقات موثوقة وتهيئة بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والمستدامة للمشردين. وسيكون التعاون الإقليمي والدولي عنصرا أساسيا من عناصر هذه المهمة المعقدة. وأعرب عن استعداد تايلاند لدعم ميانمار من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ولاية راخين وتبادل أفضل الممارسات حول كيفية إنهاء حالات انعدام الجنسية.

٧٧ - **السيد غفور** (سنغافورة): قال إن بلده انتهج دائما نهجا ثابتا وقائما على المبادئ مناهضا لاتخاذ قرارات تستهدف بلدانا بعينها، لأنها تعتبر انتقائية للغاية، وغالبا ما تستند إلى اعتبارات سياسية أكثر من استنادها إلى اعتبارات حقوق الإنسان، وامتنع على الدوام عن التصويت عليها. وينبغي ألاّ يُفسّر امتناعه عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار على أنه اتخاذ موقف بشأن جوهر قضايا حقوق الإنسان المثارة فيه.

٧٨ - وأضاف أنه ليست هناك أية حلول سريعة للمسألة المعقدة الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ والتي تكمن في صلب الأزمة في

ولاية راخين. وثمة حاجة ملحة إلى استعادة السلام والاستقرار والوئام بين جميع المجتمعات المحلية، ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال المصالحة والحوار. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بالاتفاق المبرم مؤخرا بين بنغلاديش وميانمار للشروع في إعادة المجموعة الأولى ممن تم التحقق منهم من المشردين إلى ميانمار، وعن تطلعها إلى التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتيسير العودة إلى الوطن. ومن الضروري ضمان عودة مجتمعات المشردين بطريقة طوعية وآمنة وكريمة. وعلى الرغم من أن المسؤولية عن حل المسائل بين الطوائف والمعقدة المتصلة بشعوب ولاية راخين تقع في نهاية المطاف على عاتق جميع الأطراف المعنية في ميانمار، فإن المجتمع الدولي يمكنه القيام بدوره من خلال دعم الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل عملي. وينبغي أن تولى الأولوية الفورية للتخفيف من المعاناة من خلال المساعدة الإنسانية. وسنغافورة على استعداد لدعم حكومة ميانمار.

٧٩ - **السيد كاوامورا** (اليابان): قال إن بلده يثني ثناء كبيرا على الجهود التي تبذلها بنغلاديش لاستقبال المشردين من ميانمار ودعمهم وحل الأزمة الحالية من خلال الحوار مع حكومة ميانمار. وذكر أن اليابان تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وتدعو إلى العودة الآمنة والطوعية والكريمة للمشردين تحت رعاية الأمم المتحدة. وأشار إلى أن رئيس وزراء اليابان حث مستشارة الدولة في ميانمار أثناء زيارتها الأخيرة إلى اليابان على تسريع الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف التي تتيح العودة إلى الوطن.

٨٠ - وأضاف أن اليابان أحاطت علما بتقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار. ومع ذلك، فمن أجل تعزيز السلام والمصالحة بين الطوائف، ينبغي لميانمار إجراء تحقيق موثوق وشفاف في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في ولاية راخين واتخاذ التدابير اللازمة بدعم من المجتمع الدولي. وعلى هذا الأساس، امتنع وفد بلده عن التصويت على مشروع القرار، ودعا حكومة وجيش ميانمار إلى التعاون مع لجنة التحقيق المستقلة للتأكد من أنها قادرة على إجراء تحقيق يتسم بالمصداقية والشفافية. وأشار إلى أن اليابان ستواصل المشاركة في المناقشات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وتحث المجتمع الدولي على دعم الإجراءات الملموسة التي تتخذها ميانمار لتحسين حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية فيها.

٨١ - **السيد فيسونافونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه على الرغم من تفهمه لشواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتطورات في ميانمار، بما في ذلك في ولاية راخين، فإن بلده يتفهم أيضا الطابع المعقد للمسألة ويرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة ميانمار في إطار جهودها لحل النزاع. وأشار إلى أن اعتماد قرار بشأن بلد بعينه لن يساعد على تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ومن شأن الحوار البناء مع فهم سياق وخلفية المسألة المعقدة أن يحقق نتائج إيجابية تعود بالنفع على الجميع. وينبغي معالجة مسائل حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان وعبر عملية الاستعراض الدوري الشامل. وختم بيانه قائلا إن وفد بلده صوَّت، نتيجة لذلك، ضد مشروع القرار.

٨٢ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده الذي كان مرارا وبشكل غير عادل هدفا للقرارات الخاصة ببلدان محددة، يكرر تأكيد موقفه إزاء هذه القرارات، ويضيف أن الاستغلال المتكرر للجنة الثالثة لأغراض سياسية أعاق قيامها بالعمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه ينبغي تحليل تصويت وفد بلده في سياق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد الحق في الحياة والحق في المواطنة التي تُرتكب ضد الأقلية المسلمة في ميانمار. وأشار إلى أن وفد بلده يرى أن تغطية القرار ونطاقه يختلفان عن القرارات الأخرى التي تتناول بلدانا بعينها والتي نظرت فيها اللجنة. ويحيط علما بارتياح بالخطوات والالتزامات التي تعهدت بها حكومة ميانمار لجعل العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين ممكنة.

٨٣ - **السيد أجابي** (نيجيريا): قال إن بلده امتنع دوماً عن التصويت على قرارات تتناول بلدانا محددة، لأن الاستعراض الدوري الشامل هو أكثر الأجهزة كفاءة لحل مسائل حقوق الإنسان الخاصة ببلدان معينة. ومع ذلك، ففي الحالة المحددة قيد النظر، قررت حكومة بلده الانضمام إلى توافق الآراء تحت رعاية منظمة التعاون الإسلامي وذلك لكي تظل موضوعية، وتُوازِن قيم حقوق الإنسان الخاصة بها مع ضرورة الدفاع عن حقوق العديد من الأشخاص العزل المتضررين من الأزمة. ولا يغير موقفها بشأن التصويت الحالي بأي حال من الأحوال موقفها التقليدي من القرارات التي تتناول بلدانا محددة. ومع ذلك، ففي حين يشيد بلده بحكومة ميانمار على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها، فإنه يحث جميع أطراف الأزمة على أن تتبنى بقدر أكثر التزاما الجهود السلمية للآليات الدولية المنشأة لميانمار، وأن تستثمر في

بناء الثقة مما ييسر التنفيذ الكامل للأحكام الواردة في مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٨٤ - **السيدة عبد القوي** (مصر): قالت إن بلدها دعا سلطات ميانمار إلى أن تتيح الوصول الآمن دون عوائق للمساعدة الإنسانية وإلى أن تتمسك بمسؤوليتها لضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد أقلية الروهينغيا المسلمة في ولاية راخين.

٨٥ - وأضافت أن وفد بلدها يود أن يعرب عن تحفظه على الإشارات الموجهة إلى الآلية المستقلة. فقد رحبت الجمعية العامة، في مشروع القرار، بقرار مجلس حقوق الإنسان إنشاء آلية مستقلة مستمرة. ومع ذلك، فإن هذا القرار لا يندرج ضمن ولاية مجلس حقوق الإنسان، ومن ثم ينبغي ألا ترحب الجمعية العامة به وألا تدعو إلى التعجيل ببدء سريان مفعوله. ومن المؤسف أيضا أن مشروع القرار لم يعالج التداخل بين مختلف المبادرات والمكلفين بالولايات واللجان التي تركز على حالة حقوق الإنسان في ميانمار على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلا عن الافتقار إلى التماسك والتآزر في عملها، مما يثير تساؤلات بشأن الاستخدام السليم للموارد المحدودة للأمم المتحدة. وينبغي أن تركز الجهود على سبل التعجيل بتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية إلى أقلية الروهينغيا المسلمة وضمان عودة أبنائها الطوعية إلى ديارهم. واختتمت قائلة إنه ينبغي أن تتخذ حكومة ميانمار التدابير اللازمة لتوفير الحماية للروهينغيا، وجبر الضرر الواقع على الضحايا، ووضع حد للإفلات من العقاب.

٨٦ - **السيد حبيب** (إندونيسيا): قال إنه أثناء المناقشات التي أجريت بشأن مشروع القرار، رأي وفده باستمرار أن مشروع القرار ينبغي أن يساعد ميانمار في تهيئة بيئة في ولاية راخين تُحترم فيها حرية التنقل، ويُقتلع فيها التمييز من جذوره، وتكون التنمية فيها شاملة للجميع. وأضاف أن مشروع القرار ينبغي أن يساعد أيضا في معالجة مسألة العودة الطوعية والآمنة والكريمة إلى الوطن. ويعد نجاح ميانمار أمرا حيويا للسلم والأمن في المنطقة، وينبغي ألا يسمح لأزمتها أن تؤدي إلى كارثة أخرى. وينبغي أن تصبح رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفها المنظمة الرئيسية في المنطقة، جزءا من الحل من خلال مشاركة مجدية. وأضاف أن إندونيسيا على استعداد للعمل مع حكومة ميانمار في التغلب على التحديات الهائلة التي تواجهها من خلال آليات التعاون الثنائي وآليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة.

٨٧ - **السيد سباربر** (ليختنشتاين): تكلم أيضا باسم آيسلندا، فقال إن القلق الطويل الأمد بشأن الحالة في ميانمار قد وجد تعبيرا مأساويا وكاملا في تقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة. وأضاف أن أنماطا متسقة للانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان ارتكبت في ولايات كاشين وراخين وشان، بالإضافة إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، وحالات اغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي على نطاق واسع، جاءت نتيجة لما بدا أنه سياسة للسلطات. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بإدراج تلك النتائج في مشروع القرار، والإشارة إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٩، وإلى قراره التاريخي بإنشاء آلية مستقلة لجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم والانتهاكات الدولية للقانون الدولي، وإعداد ملفات لتيسير الإجراءات الجنائية والتعجيل بها. وأشار إلى أن ذلك يعد خطوة ضرورية للغاية لضمان المساءلة عن الجرائم الشنيعة المرتكبة في ميانمار.

٨٨ - واستدرك قائلا إن من المؤسف أن مشروع القرار أغفل الإشارة إلى التطورات الرئيسية والقرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في مكافحة الإفلات من العقاب. ولم يتضمن مشروع القرار اعترافا بالحكم الصادر عن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية الذي يشير إلى أن المحكمة يمكنها أن تمارس اختصاصها على الترحيل القسري للروهينغيا من ميانمار إلى بنغلاديش، والطلب الموجه إلى الآلية المستقلة المستمرة للتعاون الوثيق مع أي تحقيقات في المستقبل فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار. كما أنه لا يشير إلى سلطة مجلس الأمن بإحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي ورد ذكرها في قرار مجلس حقوق الإنسان.

٨٩ - وذكر أن دعوات وفد بلده للتعبير بدقة عن تلك التطورات، تمشيا مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٩، لم تلق استجابة. وبهذا الإغفال، فشلت اللجنة الثالثة للأسف في الاعتراف بالجهود والإنجازات ذات الصلة في معالجة حالة حقوق الإنسان في ميانمار وانحرفت عن العمل الهام الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان. وتمثل التقارير الأخيرة التي تفيد بأن لاجئي الروهينغيا قد يرغمون على العودة إلى ميانمار، مما يتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، مدعاة للقلق. ويجب أن تكون العودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة، وأن تعزز حقوق الإنسان للاجئين.

٩٠ - **السيدة باوتشر** (كندا): قالت إن مشروع القرار يبعث إشارة قوية بأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاعتداءات

المرتكبة ضد طائفة الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار ينبغي ألا تفلت من العقاب. وأضافت أن على المجتمع الدولي واجبا أخلاقيا للدفاع عمن لا صوت لهم ومسؤولية ضمان العدالة للأقليات المضطهدة في جميع أنحاء العالم، بما فيها طائفة الروهينغيا. ولا تزال كندا تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن عودة الآلاف من لاجئي الروهينجا إلى الوطن ستبدأ قريباً، رغم عدم توافر الظروف المواتية للعودة. ويجب أن تكون العودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة، وألا تكون متسرعة. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يحث حكومة ميانمار على أن تظهر تحقق تقدم حقيقي في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، وأن تضمن حماية اللاجئين العائدين. ومن الضروري كفالة حرية التنقل الآمن والمساواة في الحقوق وفرص كسب العيش والحصول على الخدمات الأساسية وحصول جميع الروهينغيا على الجنسية.

٩١ - وأشارت إلى أن وفد بلدها يدعو حكومة ميانمار إلى منح الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى حرية الوصول بلا عائق لرصد وتقييم وتيسير جهود الإعادة إلى الوطن في المستقبل، ويكرر التأكيد على أهمية الموافقة المستنيرة في تحقق أي عودة. وأضافت أن مشروع القرار جزء لا يتجزأ من الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد للإفلات من العقاب في ميانمار ومحاسبة مرتكبي الإبادة الجماعية. وفي هذا السياق، ترحب حكومة بلدها بإنشاء آلية مستمرة ومستقلة دون تأخير لجمع وحفظ الأدلة على الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار، وتكرر دعوتها مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. فبدون العدالة والمساواة واحترام الحقوق الأساسية في ميانمار، لا يمكن إحلال السلام الدائم والمصالحة. ومن الضروري مواصلة معالجة الاحتياجات الملحة للروهينغيا وللمجتمعات المحلية المضيفة لهم في بنغلاديش، وغيرهم من الفئات الضعيفة والسكان المتضررين من النزاع في ميانمار. وتثني حكومتها على بنغلاديش على ما أبدته من كرم ضيافة.

٩٢ - **السيد سوان** (ميانمار): قال إن وفد بلده يود أن يشكر الوفود التي أعربت عن موقفها المبدئي المتمثل في معارضة القرارات التي تتناول بلدانا معينة وذلك بالتصويت ضد مشروع القرار أو الامتناع عن التصويت أو عدم المشاركة في التصويت، على ما أبدته من شجاعة في مقاومة محاولة المجموعات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة أن تملي جدول أعمالها السياسي على الدول الأعضاء الصغيرة النامية. وتتعارض هذه المحاولات مع التعددية ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وتمثل أحد الشواغل الرئيسية للدول الصغيرة. وبالنظر إلى القرارات العديدة المعتمدة والدورات التي عقدت بشأن الحالة في ميانمار على مر السنين، فمن الواضح أن الأمم المتحدة تنفق قدرا كبيرا من مواردها الشحيحة على ازدواجية مفرطة وآليات متداخلة تستهدف بلدا ناميا واحدا يمر بعملية انتقال ديمقراطي على حساب أزمات أخرى مثل الأزمة التي تؤثر على اليمن.

٩٣ - وأشار إلى أن اعتماد قرار آخر سيئ النية وانتقائي وذي دوافع سياسية لن يساعد الجهود التي تبذلها حكومته لإيجاد حل للحالة في ولاية راخين، ولكنه سيؤدي إلى مزيد من الاستقطاب وتصاعد التوترات بين الطوائف الدينية في البلد وتفاقم عدم الثقة بين شعب ميانمار والمجتمع الدولي. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز وتدعو إلى السلام والوئام والمصالحة، لا الكراهية أو عدم الثقة أو الاستقطاب. وذكر أن شعب ميانمار متحد تحت قيادة مستشارة الدولة في جهودها الدؤوبة لبناء السلام وضمان سيادة القانون والمصالحة الوطنية والتنمية. وأكد إصرار ميانمار على تحقيق الديمقراطية بدعم أصدقائها وحسن نيتهم.

البند 28 من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية *(تابع)*

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين *(تابع)* **(A/C.3/73/L.17/Rev.1)**

مشروع القرار A/C.3/73/L.17/Rev.1: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

٩٤ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٩٥ - **السيدة عبد القوي** (مصر): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن النص العملي المنحى يتناول بالبحث السياسات والاستراتيجيات والنهج الابتكارية للتصدي لمختلف أشكال عدم المساواة بغية تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتناول مشروع القرار الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، ويسلط الضوء على حالة واحتياجات الشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر والشعوب الأصلية. وذكرت أن مشروع القرار يواصل

تقديم دعمه الكامل لعمل لجنة التنمية الاجتماعية باعتبارها منتدى الأمم المتحدة الرئيسي للحوار العالمي بشأن قضايا التنمية الاجتماعية، ويؤكد من جديد أن اللجنة ستسهم في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن مشروع القرار يعطي الأولوية لعمالة الشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة باعتبارهما دعائم هامة للتنمية الاجتماعية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٦ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إنّ إسبانيا، وإستونيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، وصربيا، وفرنسا، ولكسمبرغ، ومالطة، والنمسا، وهولندا انضمت إلى مقدّمي مشروع القرار.

٩٧ - **السيدة سيمبسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقالت إن وفد بلدها يشعر بخيبة أمل إزاء إدراج قضايا لا علاقة لها بشكل واضح بالتنمية الاجتماعية أو بعمل اللجنة الثالثة على جدول الأعمال، وذلك لأنّ النظر في قضايا ليست ذات صلة هو إساءة لاستخدام الموارد. وأشارت إلى أنّ الولايات المتحدة تعرب عن القلق من جرّاء الإشارات المبهمة والفضفاضة إلى بعض الممارسات والحواجز التجارية وإلى أثرها السلبي المفترَض على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضافت أن مشروع القرار يدعو، على نحو غير مناسب، المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات تتجاوز نطاق مشروع القرار. ولذلك، ستُصوِّت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار، وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. وذكرت أن وفد بلدها يشدِّد أيضاً على أن مشروع القرار لا يغيّر أو يعكس بالضرورة التزامات الولايات المتحدة أو أي دول أخرى بموجب المعاهدات أو القانون الدولي العرفي.

٩٨ - وأشارت إلى أن مشروع القرار يتضمن إشارة غير مقبولة إلى الاحتلال الأجنبي في الفقرة السابعة عشرة من الديباجة. وتوفر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن قطاع الأعمال وحقوق الإنسان إطاراً عالمياً هاماً للتصدي لمجموعة متنوعة من التحديات. وتدرك الولايات المتحدة أنّ مسؤولية الشركات، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٧ من مشروع القرار، تتفق مع هذه المبادئ التوجيهية، ولا تُطبَّق فقط تطبيقاً صورياً على الشركات عبر الوطنية أو الشركات الخاصة.

٩٩ - وتطرقت إلى القضايا الاقتصادية والتجارية، فأشارت إلى أنّه من غير الملائم أن تقوم الجمعية العامة بدعوة المؤسسات المالية الدولية إلى تخفيف عبء الديون، على النحو الوارد في الفقرة ١٦. كما أن الطلبات الواردة في الفقرة ٢٦، بأن يقوم المجتمع الدولي بزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أو التخفيف من أعباء الديون، غير مقبولة. وبشأن الصياغة المستخدمة في قرارات الجمعية العامة، أشارت إلى أنه ينبغي الامتناع عن استخدام صيغة مثل ”ضرورة“ لدى الإشارة إلى اتخاذ الدول الأعضاء إجراءاتٍ معينة، نظراً إلى أنّ هذه الصيغة ليست مناسبة إلا في النصوص الملزمة ولا مجال لاستخدامها في اللجنة الثالثة أو في أي منتدى آخر، وينبغي عدم استخدامها في الوثائق التي سوف يُتفاوض بشأنها في المستقبل. وقالت إن موضوع الحق في التنمية، الوارد في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة، ليس له معنى مقبول دولياً يحظى باعتراف الولايات المتحدة، ويتعين أن تركز أي مناقشة ذات صلة بالتنمية على الجوانب المتعلقة بالحقوق العالمية ذات الطابع العالمي. وأضافت أن العبارات المتعلقة بتغير المناخ في مشروع القرار لا تمس بموقف الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. وقالت إن بلدها يؤكد دعمه لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أمن الطاقة مع حماية البيئة. وأضافت إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تتجنّب، بشكل جماعي، إعطاء أي تفسيرٍ غير مقصود لكلمة ”منصف“، التي تُستخدَم في سياقات متعددة في مشروع القرار، بشكل ينطوي على تقييم ذاتي للإنصاف قد يؤدي إلى حدوث ممارسات تمييزية. وختاماً، أعربت مجدداً عن قلق وفد بلدها بشأن الإشارات الواردة في مشروع القرار إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٠٠ - *وبناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/73/L.17/Rev.1.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسواتيني، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة -

المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور- ليشتي، وتشيكيا، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية جنوب السودان، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

لا أحد.

١٠١ - *اعتمد مشروع القرار A/C.3/73/L.17/Rev.1 بأغلبية ١٨١ صوتا مقابل صوتين.*

١٠٢ - **السيدة كازاس** (هنغاريا): قالت إن بلدها أيد مشروع القرار باعتباره دولة عضوا تلتزم التزاما عميقا بالتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع والمنصفة وبالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأشارت فيما يتعلق بالفقرة ١٤ (ض) بشأن الصلة بين الهجرة والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل إلى أن تعريف العمل والسياسات الاقتصادية والسكانية لا يزال من الصلاحيات الوطنية، ولذلك ينبغي الإحالة إليه على هذا النحو. وتمثل تدفقات الهجرة غير النظامية تحديات رئيسية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولذلك يجب أن تهدف الجهود الدولية إلى وقف تلك الظاهرة، ومكافحة الهجرة غير النظامية والتصدي لأسبابها الجذرية. وتندرج تحت الحق السيادي للدول في اتخاذ قرار بشأن من ترغب في السماح لهم بدخول أراضيها، وممارسة السيطرة على حدودها، والتمسك بسلامة وأمن مواطنيها في المقام الأول.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.